

التاريخ: ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢

إشارة:

قرار إداري
رقم (٢٢٤) لسنة 2022م

وكيل الوزارة
بعد الاطلاع على:

- المرسوم بقانون رقم (15 / 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض اختصاصات الوزير.
- القرار الوزاري رقم (12) لسنة 2021 بشأن نذب الدكتور/احمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات لمباشرة اختصاصات وكيل الوزارة.
- القرار الإداري رقم (51) لسنة 2021 الصادر بتاريخ 2021/4/7 بشأن نذب السيدة/ اعتدال عبيد علي الجرمان لشغل وظيفة مراقب لبحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية.
- موافقة لجنة شئون الموظفين في اجتماعها رقم (2) المنعقد بتاريخ 19 / 4 / 2022 على تثبيت الموظفة المذكورة أدناه في وظيفة مراقب لبحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية.
- موافقة مراقبي شئون التوظيف رقم (2022/17) المؤرخة 2022/5/10 على تثبيت الموظفة المذكورة في وظيفة مراقب لبحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية.

قرر

مادة أولى:

تثبيت الموظفة / اعتدال عبيد علي الجرمان - كويتية الجنسية - (ر.م 275060900716) في وظيفة مراقب لبحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية

مادة ثانية:

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

وكيل الوزارة

د. هبة لالت الهيفي
الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة



قرار إداري
رقم () لسنة 2022م

وكيل الوزارة
بعد الاطلاع على:

- المرسوم بقانون رقم (15 / 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض اختصاصات الوزير.
- القرار الوزاري رقم (12) لسنة 2021 بشأن نذب الدكتور/احمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات لمباشرة اختصاصات وكيل الوزارة.
- القرار الإداري رقم (51) لسنة 2021 الصادر بتاريخ 2021/4/7 بشأن نذب السيدة/ اعتدال عبيد علي الجرمان لشغل وظيفة مراقب لبحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية.
- موافقة لجنة شئون الموظفين في اجتماعها رقم (2) المنعقد بتاريخ 19 / 4 / 2022 على تثبيت الموظفة المذكورة أدناه في وظيفة مراقب لبحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية.
- موافقة مراقبي شئون التوظيف رقم () المؤرخة / / على تثبيت الموظفة المذكورة في وظيفة مراقب لبحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية.

قرر

مادة أولى:

تثبت الموظفة / اعتدال عبيد علي الجرمان - كويتية الجنسية - (ر.م 275060900716) في وظيفة مراقب لبحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية

مادة ثانية:

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر- في لوحات الإعلان

بالوزارة.

وكيل الوزارة

٢٠٢٢/٥/١٠

٢٠٢٣/١/٧

نسخة من: مكتب وكيل الوزارة. مكتب الوكيل المساعد لقطاع الشئون الإدارية والمالية. إدارة الشؤون المالية. مكتب التفتيش والتدقيق. إدارة العلاقات العامة والإعلام. إدارة بحوث السياسة التشريعية. قسم شئون الموظفين. قسم السجل العام. أمانة الشئون الإدارية والمالية/الأمانة العامة لمجلس الوزراء. مراقب شئون التوظيف.

بعد الاطلاع على مشروع القرار والمشتريات للمرفعة عليه نظرًا بأنه يعقد مع قرار مجلس الخدمة المدنية (٢٠٢٢) بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية وذلك في ضوء المادة ١٤٠ من نظام بحوث السياسة التشريعية. قسم شئون الموظفين. قسم السجل العام. أمانة الشئون الإدارية والمالية/الأمانة العامة لمجلس الوزراء. مراقب شئون التوظيف.

لؤلؤة سليمان

٧ أبريل ٢٠٢١

التاريخ :

إشارة :

قرار إداري
رقم (٥١) لسنة 2021م

وكيل الوزارة

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (15 / 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن تحديد اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (18) لسنة 2011 بشأن قواعد المفاضلة في الترقية بالاختيار.
- وعلى القرار الوزاري رقم (26) لسنة 2019 بشأن البناء التنظيمي لمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض الاختصاصات.
- وعلى القرار الوزاري رقم (27) لسنة 2019 بشأن الشروط الاضافية لشغل الوظائف الاشرافية بمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (4) لسنة 2021 بشأن تكليف الدكتور/ احمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات - بالإضافة إلى عمله - بالقيام بأعمال السيد/وكيل الوزارة اعتباراً من 2021/3/29.
- وبناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين بتاريخ 2021/2/23 بنسب السيدة/ اعتدال عبيد علي الجرمان -رئيس قسم دراسة مشروعات القوانين- لوظيفة مراقب بحوث السياسة التشريعية.
- وعلى موافقة مراقبي شئون التوظيف رقم (2021/20) المؤرخة 2021/4/6 بشأن ندم السيدة/ اعتدال عبيد علي الجرمان لشغل وظيفة مراقب بحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية.

قرر -

مادة أولى:

تندب السيدة/ اعتدال عبيد علي الجرمان -رئيس قسم دراسة مشروعات القوانين- كويتي الجنسية (ر.م.275060900716) للعمل مراقباً لبحوث السياسة التشريعية بإدارة بحوث السياسة التشريعية.

مادة ثانية :

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

وكيل الوزارة

التوقيع
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة